# مقدمة

## هل كان للمدينة العثمانيَّة من وجود؟

إن دراسة المدينة العثمانيَّة تترسَّخ في تَأْريخ المدينة الإسلامية، التي عانت تباعاً ولفترة طويلة من التشويه الذي لحق بها بفعل التجاوب مع نظرية ماكس ڤيبر Max Weber الذي عمد إلىٰ إقصاء الطبقة الإسلامية عن النموذج الذي وضعه للمدينة في تاريخ العالم[1]. ذلك أن ڤيبر الذي يُعَرِّف المدينة كوحدة مجتمعيَّة مستقلَّة في إدارة شؤونها بما لدى ساكنيها من حِسٍّ متميّز للهوية الجماعية، يؤكّد أن تلك الكَيْنُونة لم تأخذ طريقها إلىٰ الوجود، مكتسبة بالتالي معنىً، إلاَّ في أوروبا المسيحيَّة. خلافاً للمدينة الأوروبية المِعْيَارية، فإن المجتمعات الحضرية الإسلاميَّة وغيرها مما هو غير أوروبي يَفْتَقِر بحسب ڤيبر إلىٰ

---

(1) انظر ماكس ڤيبر Max Weber،
The City, trans. and intro. Don Martindale and gertrud Neuwirth (Free Press, 1958)، وخصوصاً الصحائف 80 ـ 89.

obeikandl.com

التقليد المتعارف عليه في تحديد ماهية الثقافة المَدَنية. فهي عِوضاً من أَن تَنْعَم بالاستقلالية الذاتيَّة إِسْوَة بما كانت تتميّز به نظيراتها الأوروبيَّة أَو حتى تلك الإِغريقيَّة والرومانيَّة التقليدية، فإِن المدن الشرق أوْسطيّة، حسب ما يؤكّده ڤيبر، كانت تَحْتَكِمُ لأمر بيروقراطيين كانوا يمثّلون السلطة الإِمبراطورية ويختلفون غالباً عن الرعية التي هم مُولَجون سياسة وإِدارة شؤونها، علىٰ الصعيدين الإِثْني (العِرقي) واللغوي. زِدْ علىٰ ذلك أَن المدن الإِسلامية كانت مَوْطِنَ العشائر والجماعات القَبَلية التي كانت تتنافس فيما بينها عوض الانضمام إِلىٰ بعضها البعض من أجل خيرها المَدَني العام الكامن تحديداً في ابتكار هوية حضرية.

ولقد لاحظ ڤيبر أَن هذه التَّبعيَّة الاجتماعيَّة والتَّشَرْذم السياسي للمدن الإِسلامية إِنما هو انعكاس لطبيعة الإِسلام عينها. ولإِظهار الفروق الصارخة بين كل منهما، عمل ڤيبر إِلىٰ المقارنة بين ما تكتَنِفُ عليه المدن الإِسلامية من طُرقات مُتَمَعِّجَة لولبية وأَزقَّة مُصَمَّتَةِ المنافذ ومنازل تحتجب وراء الأسوار فتعزلها تماماً عن بعضها البعض، وما تمتاز به المدن الأوروبية منه ساحات عامة وهندسة مُدُنية عقلانية. كما إِنَّه أَكَّدَ علىٰ الطبيعة الحضرية المتأصِّلَةِ في الإِسلام كدِين والدور الحاسِمْ الذي لعبه في تنمية المؤسَّسات الحَضَرية في المدينة الإِسلامية لاحِظاً الفرق بينها وبين التنمية الدنيويَّة غيرِ الدينية الملازمة للمدن الأوروبية. ويَخْلُصُ ڤيبر إِلىٰ التأكيد علىٰ أَنَّه في حين أَن

الاختلاف والتنوُّع كان السِّمَة المميزة والدّافعة داخل المدن الأوروبية وبين بعضها البعض، فإن المدن الإسلامية كلها تشاطرت خصائص جوهرية ناشئة عن الدور المنتشر للشريعة الإسلامية في المجالات الخاصّة والعامّة على حدٍّ سواء في حياة ساكنيها.

وباختصار فإن المدن الإسلامية كما يراها ويصنّفها ڤيبر تَتَكَشَّفُ عن وحدة متراصّة لا اختلاف أو تغاير فيها.

وفي العام ألف وتسعماية وواحد وعشرين (1921)، نشر ڤيبر أبحاثه التي ظَلَّت تعتمد لفترة طويلة كمرجع غير مشكوك في صلاحية وصوابية معلوماته. ويمكن عَزْوَ هذا النقص في الخروج على آدائه إلى الافتراض السَّائد والدَّائم في البيئة الأكاديميَّة أن الحضارة الغربية، ويُعنى بها هنا الأوروبية، إنما تحتفظ لنفسها باحتكار مفترض للتطوّر على حساب قدرتنا الفعليَّة على التجديد[2]. غير أن نُدْرة المعلومات الملموسة والماديَّة حول التطوّر التاريخي للمدن الشرق أوسطية الذي كان يمكن له أن يُغَذي الردّ على نظرية ڤيبر، لا تقل أهمية. وباختصار فإن نموذج ڤيبر للمدينة الإسلامية يتقاسم والنموذج الماركسي للطغيان والاستبداد الشرقي فقداناً شبه كلّي للبيّنات

(2) لم يتمّ التّنبه إلى هذه التحديات إلاَّ في أواخر السبعينات عندما نشر إدوار سعيد كتابه الاستشراق (Orientalism) الصادر في نيويورك عام 1978 (New York, NY, 1978).

والشواهد والدلائل. ذلك أَن محاولات هؤلاء وغيرهم من باحثي القرن التاسع عشر في إِطلاق التعميمات حول المدينة الإِسلامية وما اكتنفت عليه من بُنىً اجتماعية وسياسية كانت كلها مغامرات تَحَرُّريَّة في المجهول.

وفي حين بدأت فوراً تقريباً محاولة تشذيب وتنقيح النموذج الذي أعطاه ڤيبر للمدينة الأوروبية من الشوائب التي لحقت به، ظهر في بداية القرن العشرين نقص مماثل في المعطيات والمعلومات أعاق ردود المختصين بالشرق الأدنى عليه. إِذْ فضَّل الباحثون المستشرقون الإِنكِبَاب الفوري والمثابر علىٰ عملية اكتشاف المدينة الإِسلامية الحقيقيَّة عن طريق إِنتاج دراسات موضوعية تؤكِّد علىٰ التطورات الطوبوغرافية والهندسية الخاصّة بالمدن الإِسلاميَّة والتي هي عادة مدن عربية. وحتى الأربعينات، لم يحاول أحد حتى دمج التاريخ الهندسي بالتاريخ الاجتماعي والسياسي لهذه المدن؛ بل قُلْ إِن ما من أحد حاول إِظهار اعتراض، قابل للتصديق والتطبيق، علىٰ التخمين الذي جرف بموجبه ڤيبر النسيج الحضري الإِسلامي، فألغاه.

إِن حلب، التي تفاخر وتتباهى بتاريخها الذي سبق الإِسلام بزمن طويل، كانت إِحدى أولى المدن الإِسلامية التي انكبَّ الباحثون المعاصرون علىٰ دراستها. ويُظهر ما فاضت به الأقلام حولها أَو عنها مدى التطوّر الذي بلغه التَّبحّر والتنقيب خلال العقود التي تلت اكتشافات ڤيبر.

ففي بداية الأربعينات حاول جان سوڤاجي Jean Sauvaget أَن يُنْجِز صورة متكاملة لتلك المدينة منذ تأسيسها وحتى القرن التاسع عشر[3]، فإذا بمقاربته المتعدِّدة الأبعاد لتطوّرها ونموّها والنجاح السَّاحق الذي لقيته مباحثُهُ يؤسّسان لنموذج مثالي أمْكَنَ لغيره من الباحثين الاقتداءَ به. ولكن وبالرغم مما اكْتَنَفَت عليه مقاربته لمدينة حلب من ابتكار وعمق، إلاَّ أنّها لم تشكّل إلاَّ تحدّياً بسيطاً للنموذج الذي سبقه ڤيبر إلىٰ وضعه. ويعود السبب في ذلك إلىٰ أَن سوڤاجي أظهر قليلاً من الاهتمام بضرورة التأسيس لرسم بياني يتوافق عليه الجميع، فيضع فيه المدينة التي أَشْبَعَها درساً وتمحيصاً، وإلىٰ إنَّه ركّز في نتاجه علىٰ ما كانت عليه حلب قبل الإسلام. والجدير ذكره أَن سوفاجي يتشاطر وسابقيه الازدراء بالفترة الإسلامية التي طبعت المدينة، وهو بالتأكيد لا يشكِّك بتاتاً بالإطار الذي شيَّده ڤيبر والذي يجعل من المثال أَو النموذج الأوروبي ركيزة له. ولقد دام هذا الانحياز حتى الثمانينات التي شهدت ظهور انتقادات إدوار سعيد Edward Saïd التي طالت الباحثين المستشرقين ونشر دراسات لـ جان كلود داڤيد Jean-Claude David، وهاينز غوب Heinz Gaube، وأوجين ويرث Eugene Wirth، وبروس ماسترز Bruce Masters،

(3) انظر جان سوڤاجي، Jean Sauvaget Alep; essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIX^e siècle (Paris, 1941).

وإبراهام ماركوز Abraham Marcus وغيرهم ممن انتشلوا حلب الإسلامية، وخصوصاً تلك العثمانيّة، من الظلمة التأريخيّة التي كانت تقبع فيها[4].

ذلك أن هذه الأعمال قد أقْتَفَت التطوّر التاريخي لمدينة حلب، ودعّمت بالوثائق العلاقة بين الهندسة والطوبوغرافيّة، وبين التاريخ الاجتماعي وذلك الاقتصادي إلىٰ حدٍّ لم يتوفّر لأي مدينة عربية أُخرى في العهد العثماني باستثناء مدينة القاهرة، ومؤخراً مدينة أورشليم القدس[5].

إن معظم الدراسات احتوت شكلاً تصورياً لحلب، والقاهرة وأورشليم القدس وغيرها من المدن المتواجدة داخل حدود العالم الإسلامي. والسبب في ذلك يعود إلىٰ تركيز

---

(4) انظر جان كلود داڤيد Jean-Claude David،
Le waqf d'Ibšir Paša à Alep (Damascus, 1982); Heinz Gaube and Eugen Wirth, Aleppo: historishce und geographische Beiträge zur baulichen Gestaltung, zur sozialen Organisation und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiatiatishcen Fernhandelsmetropole (Wiesbaden, 1948); Bruce Masters, The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo; 1600-1750 (New York, 1988); Abraham Marcus, The Middle East on the Eve of Modernity: Aleppo in the Eighteenth Century (New York, 1989).

(5) لمزيد من المعلومات حول هذا الأمر، انظر نيللي حنّا Nelly Hanna،
Construction Work in Ottoman Cairo (1517-1798) (Cairo, 1984);
عد كذلك إلىٰ:
Doris Behrens-Abouseif, Egypt's Adjustment to Ottoman Rule: Institutions, Waqf and Architecture in Cairo in the 16th and 17th Centuries (Leiden, 1994).

obeikandl.com

المؤلفين على مدن خاصة مستقلّة أكثر مما أولوا الأهمية لإمكانية وجود نموذج لمدينة إسلامية أو للخصائص التي أمكن لهذا النموذج الاتصاف بها، وهم لم يعترضوا مباشرة على تصوّر ڤيبر للمدينة الإسلامية فيواجهوه بأدلّة قاطعة كما فعلت مجموعة أُخرى من الباحثين في هذا الحقل، والتي ظهرت في الوقت عينه. ففي نهاية الستينات، اقترح إيرا لاپيدوس Ira Lapidus، ودون التخلي كلياً عن الخصائص السابقة التي وُسِمَت بها المدينة واتّصف بها الإسلام، رؤيةً لإدارة المدينة الإسلامية[6]، إذ عمد المؤلّف في عملين مهمّين من أعماله، إلى استكشاف أوجُهِ التشابه في الحياة الحضرية للمدن الإسلامية الشرق أوسطيَّة في الفترة الأخيرة من القرن الوسطى، معتمداً في ذلك الاستقراء والاستنتاج من خلال تفحّصه الدَّقيق للحياة الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة للمدن في الدولة المملوكية التي حكمت سوريا ومصر بين عامي ألف ومئتين وستين (1260) وألف وخمسمائة وسبعة عشر (1517) للميلاد. ففي حين يؤيّد لاپيدوس الوصف الذي أتى به ڤيبر في اعتماده التفكُّك السكني للأحياء في المدن الإسلامية كخاصة تشمل العناصر المركَّبة

(6) انظر كذلك،
Ira Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages (Cambridge, MA, 1967) and «Muslim Cities and Islamic Societies», in Middle Eastern Cities: A Symposium on Ancient, Islamic, and Contemporary Middle Eastern Cities, ed. Ira Lapidus (Berkeley, CA, 1969).

openkandil.com

الأساسية لهذه الأخيرة، تكمن مساهمته النظرية الرئيسة في تأكيده علىٰ أَن تلك الشرذمة لا تعني أَن إِدارة المدن الإِسلامية كانت كليًّا بين أيدي بيروقراطيَّة مفروضة عليها من عَلٍ، إِذْ يصف طبقة من الوجهاء المحليين التي انبثقت خلال المرحلة المملوكية لتشكّل نُخْبة مدَنية تتخذ من الأحياء المتقاطعة قاعدة لها. إِذ أمكَنَ لهذه الطبقة القوية والفعّالة التكلّم باسم المصالح المدينية للمدينة والقيام مقام الوسيط بين العامة المقيمة فيه وحكّامها البعيدين عنها. ولقد اشتملت هذه الطبقة بشكل خاص علىٰ أعضاء انتمَوْا إِلىٰ طبقة المثقفين من المسلمين المُشار إِليهم باسم العلماء، ومن التجار، وهم في مجموعهم قوم تشاركوا الانتماء إِلىٰ عالم كَثُرَت فيه الامتيازات الناشئة عن تجربتهم التربويَّة المشتركة. كانت هذه المجموعة تتصرّف علىٰ نحو جعل منها الترجمان المفسِّر للشريعة الإِسلامية الذي يلجأ إِليه الحكّام المماليك وهي أَدَّت، من خلال هذا الدور، الكثير من وظائف الإِدارة المدينيَّة.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد علىٰ أَن لاپيدوس يتشارك والسابقين من الباحثين الصورة التي توافقوا عليها للمدينة الإِسلامية في العهد المملوكي، كمدينة هرمية البناء، تنقسم إِلىٰ أحياء عرقية أَو عقائديَّة (دينيَّة)، عُرِفت باسم «محال» (Mahalles)، وافتقرت بالتالي إِلىٰ المجتمع المدني الحق.

ولكنه مع ذلك، يظهر كيف أمْكَنَ لطبقة الوجهاء هذه

التعالي عن الانقسامات ولا سيما في أوقات الأزمات، وتمثيل المصالح التي كانت تتولّى جماعة إنجازها داخل المدينة. وباعتماده هذه الإشارة إلىٰ نخبة حضرية لا تتشارك فقط والعامة في المدينة، المسْكَنَ والعِرْق واللغة، وإنما أيضاً تعمل علىٰ تمثيلها خارج نطاق الجماعات والسلطات المحليَّة، يتحدى لابيدوس ضمنياً تأكيد ڤيبر القائل بأن المدينة الإسلامية افتقرت للحسِّ بالحياة المدنية والمجتمعيَّة.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه لابيدوس يحاول الاستناد إلىٰ الحالة المملوكية ليُتِمَّ تعميم نظريته علىٰ المدينة الإسلامية، كان باحث آخر، هو ألبرت حوراني Albert Hourani، يَتَفَكَّر في إمكانية إقامة علاقة سَبَبِيَّة دقيقة بين الخيوط المختلفة[7]. فمن خلال تركيزه علىٰ عهد أقرب نسبياً من ذلك الذي اعتمَدَهُ لابيدوس حيزاً لدراسته، أي أواخر العهد العثماني، افترض حوراني أَن الانسحاب التدريجي العسكري والسياسي للعثمانيين من الأراضي العربية في القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر قد ولّد فراغاً سارعت جماعة من الوجهاء المحليين لُقِّبوا بالأعيان، إلىٰ مَلْئِهِ. ومع أَن الأفراد الذين اشتملت عليهم طبقة

(7) كما قَدَّمها ألبرت حوراني Albert Hourani، بكثير من الاقتضاب في دراسة نشرها تحت عنوان «Ottoman Reform and the Politics of Notables»، وذلك في Beginnings of Modernization in the Middle East, eds. William Polk and Richard Chambers (Chicago, IL, 1968).

obeikandl.com

النبلاء هذه ـ وهو مصطلح حرص حوراني علىٰ استعماله في معرض رَدِّه علىٰ ڤيبر ـ كثرت فيما بينهم النزاعات السياسية، إلاَّ أنهم تشاركوا علىٰ صعيد الجماعة، قوة الحِسّ بالهوية الحضريَّة المدنيَّة. ففي نظر حوراني ومن وجهة نظر أولئك الذين سلكوا مَسْلَكَهُ وارْتَضَوْا اعتماد مفهومه، فإن هؤلاء الأعيان ـ أَو النبلاء كما أَسماهم حوراني . لم يُشَكِّلوا فقط نخبةً محليَّة نشطت خلال المرحلة الأخيرة من العهد العثماني وإنما عمدوا أيضاً إلىٰ تسهيل انتقال الدول العربية، التي قامت بعد انهيار الرجل المريض، نحو العصريَّة والتجدّديَّة (وهنا يظهر جليّاً واضحاً جدول العمل السياسي الذي أَعَدَّه الكاتب والذي يشير فيه إلىٰ أَن الإمبراطورية العثمانيَّة شكَّلت عائقاً أمام التطوّر والتقدّم).

ولقد أثبتت رؤيا حوراني للمدينة العربية العثمانيَّة مرونتها وخصْبها؛ ولعل أَكثر ما يدلّ علىٰ عمق تأثيرها هو تجاوب الباحثين معها، إِذْ وَمُذْ طَرَحَهَا، وخلال ثلاثين ونَيِّفٍ من السنين، انكبّوا علىٰ توسيع أفاقها وإشباعها نقداً، غير أنهم لم يتمكّنوا من الإِطاحة بفرضيتها المركزية. وكان من شأن هذه العملية أَن أَحْدَثت تطوراً في فهمنا وإِدراكنا للمدينة الإِسلامية ـ أَو أقلَّه لأدائها العربي ـ علىٰ نحو أَكثر تبصُّرٍ بالتفاصيل، غير أَن البحث عن شواهد وبينات نَستعين بها لدعم أَو دَحْض نموذج حوراني النظري، قد لفت انتباهنا إِلىٰ مصادر بالغة الأهمية وإِن ندُرت الإِفادة منها.

إن أكثر هذه المصادر إفادة هو ما شكّلته مجموعات السِّيَر والتَّأريخ والسجلات التي لا تزال تقبع في غياهِبِ دورِ العدل والقضاء (Sicils) في مدن عربية عثمانيَّة مختلفة ومتعددة. والجدير ذكره هو أن الفخر والاعتزاز المدنيين (أو الحضريين) اللذين أنكر حوراني وجودهما في المدن الإسلامية كان الحافز الأوّل وراء ما كُتِبَ من هذه المصادر ولم يَنْدَثِر بعد. إن وجود العديد من السِّيَر والتأريخ اليوم يدل على أن المدن الإسلامية فاخرت بهوياتها الجماعية الصلبة والمختلفة والتي استساغتها الطبقات المثقَّفة وعَلَّقت عليها. ولعل أكثر هذه المصادر وَفْرَةً أو على الأقل أسْهَلها منالاً ما تَعَلَّقَ منها بشكل خاص بمدينة دمشق، ولقد ساعدنا التفحص الدَّقيق والمكثَّف لهذه الحاضرة السورية على تركيز بحثنا حول هذه الطبقة النُخْبَوِيَّة، فعملنا على إثبات وجودها، والتَّوسّع في دِراستها وتبيان أَهْلِيَّة النموذج الذي وضع حوراني في إطاره هذه النخبة المحليَّة الناشطة سياسيّاً[8].

وأسْوَةً بالسِّيَر والتآريخ التي كان لها الأَثر البالغ في صَقْل فَهْمِنا للنُّخَب الحضرية في المدن العربية، فلقد أَمَدّتنا سجلات

(8) انظر على سبيل المثال المؤلَّفات التالية:
Abdul-Karim Rafeq, The Province of Damascus, 1723-1783 (Beirut; 1966); Karl Barbir, Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758 (Princeton, NJ, 1980); Linda Schilcher, Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and the 19th Centuries (Stuttgart, 1985); and Philip Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920 (Cambridge, 1983).

obeikandl.com

دور العدل والقضاء بما يلزم من التبصّر لكي نَنْفُذَ إلىٰ داخل تأريخ الجماعات غير النخبوية. إذْ كان في كل مدينة إسلاميَّة قاضٍ يؤدي المهامَ البلديَّة كمدير مُنْتَدَب يُعْنى علىٰ حدٍّ سواء بالشرع الإسلامي، والقانون العُرْفي، وذلك السلطاني. وما لبث الباحثون أمثال أندريه ريمون André Raymond وعبد الكريم رافق أَن لاحظوا أَن السِّجلات التي حَوَت تداولات وتشاورات القاضي، يمكن أَن تَتَكَشَّف عن الكثير فَتُنْبِىء حول البُنْيَة الاجتماعية للمدن الإسلامية. وعلىٰ نحو أشد صلة بالموضوع، يمكن لهذه الوثائق أَن تسمح لنا باختبار افتراضات لاپيدوس Lapidus وحوراني وغيرهم عن طريق تأمين معطيات حول الروابط التي قامت بين الوجهاء وغيرهم من مُواطِني المدينة.

وفي العام ألف تسعمائة وثلاثة وسبعين (1973)، نشر ريمون Raymond دراسةً شكَّلت أرضيَّة ثابتة لما كانت عليه القاهرة من حال في القرن الثامن عشر، مستخدماً فيها، وعلىٰ نحو فيه الكثير من الدقَّة والتكامل، سجلات دار العدل والقضاء علَّها تُسْعِفُهُ في تأمين نظرة مُتَفَهِّمة للحياة الاقتصاديَّة التي كانت سائدة في القاهرة[9]. ولقد أمْكَنَ له أَن يُحَدِّدَ الجماعات الاجتماعية والسياسيَّة لهذه المدينة، علىٰ الصعيدين الإثني (العرقي) أَو الطبقي، واستكشاف كيف أنّها تفاعلت وسْطَ الجَلَبة

(9) انظر أندريه ريمون André Raymond، Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle, 2 vols. (Damascus, 1973).

obeikandl.com

السياسيَّة التي كانت تضرب القاهرة كالطاعون وإن علىٰ نحو متقطع، خلال قرونها العثمانيَّة. ولم يَكْتَفِ ريمون، في عمله، بإدخال العامل الإنساني إلىٰ المنظر المدني (الحضري) للقاهرة العثمانيَّة، الذي بدا فيما مضى وبفعل خُلُوِّه منه، جامداً لا حَراك فيه، ولكنه أعادَ أيضاً، وبكثير من المثابرة والجهد، المجتمعَ الذي أَمَنَّ فُرَصَ صَقْلِ ونَقْدِ النموذج الهيكلي للمدينة الإسلامية. وفي مجموعة مهمّة من الكتب والمقالات، تَعَهَّد رافق من جهته دراسةً مشابهة لمدينة دمشق[10].

وما أَن أظهر هؤلاء الروَّاد مدى أهمية سجلات دار العدل والقضاء في إحاطتها بتاريخ العامّة المَدَنِيَّة، حتى بدأ عدد من الباحثين استعمالها بغية استكشاف تأريخ مدن عربية عثمانيَّة متنوِّعة. غير أَن معظم هذه الدِّراسات لم تستطع بلوغ الهدف المَرْجُو منها إلاَّ في العقد الفائت فقط[11].

---

(10) انظر علىٰ سبيل المثال:
«Economic Relations Between Damascus and the Dependent Countryside, 1743-71», in The Islamic Middle East, 700-1900, ed., A: L. Udovitch (Princeton, NJ, 1981), pp. 653-686;
«The impact of Europe on a Traditional Economy: The case of Damascus, 1840-1870», in Economie et sociétés dans l'Empire Ottoman, eds. Jean-Louis Bacqué - Grammont and Paul Dumont (Paris, 1983), pp. 419-432; Buhuth fi ta'rikh al-iqtisidi wa al-ijtima'i li-bilad al-Sham fi al-'asr al-hadith (Damascus, 1985).

(11) تشتمل هذه الدراسات علىٰ أعمال عُنِيَت بالقدس، مثال:
These include works on Jerusalem such as Amnon Cohen, Economic Life in Ottoman Jerusalem (Cambridge, 1989) and Jewish Life Under Islam

إن الأبحاث الأخيرة حول حلب، دمشق، أورشليم، حما والموصل، تساهم كلّها في صَقل معرفتنا عن المدن العربية العثمانيَّة، إذْ تقيم الدَّليل علىٰ تنوّعها وتبين بعضاً من أوجه الشبه الضمنية بينها.

والجدير ذكره اشتمال هذه الدِّراسات المتكاثرة علىٰ انتقادات استهدفت كلاً من ڤيبر، لاپيدوس وحوراني. فعلىٰ سبيل المثال، يقترح فيليپ خوري Philip Khoury بكثير من الاحتراس أن نموذج حوراني، وإن كان في جوهره وأَساسه قديماً لا يشوبه عيب، إلاَّ أنّه يضع الوجهاءَ في خِضمّ المناقشات الدائرة حول المدينة العربية

(Cambridge, MA, 1984); Amy Singer, Palestinian Peasants and Ottoman Officials: Rural Administration around Sixteenth-Century Jerusalem (Cambridge, 1994); and Dror Ze'evi, An Ottoman Century: The District of Jerusalem in the 1600s (Albany, NY, 1996). On Damascus, James Reilly has augmented some of Rafeq's studies in his «Damascus Merchants and Trade in the Transition to Capitalism,» Canadian Journal of History 27 (1992): 1-27, while Colette Establet and Jean-Paul Pascual's Familles et fortunes à Damas: 450 Foyers damascains en 1700 (Damascus, 1994) and Brigitte Marino, Le faubourg du Midan à Damas à l'époque ottomane: espace urbain, société et habitat (1742-1830) (Damascus, 1997) also have made good use of the court records. Those of Aleppo have been employed by Masters, Origins of Western Economic Dominance; Marcus, Middle Esat one the Eve of Modernity; and Margaret Meriwether, «Women and Economic Change in Nineteenth Century Syria: The Case of Aleppo,» in Arab Women: Old Boundaries, New Frontiers, ed. Judith Tucker (Washington, DC, 1993), pp. 65-83, and «Urban Notables and Rural Resources in Aleppo, 1770-1830,» employs the court records of Hama in his the Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression (London, 1999), and Dina Rizk Khoury those of Mosul in her State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834 (Cambridge, 1998).

العثمانيَّة[12] وهو ما يُعْتَبر تضليلاً. غير أَن هذا الانحراف هو وليدة التأريخ ومعاجم السِّيَر الذين يشكِّلون الأَساس الوطيد لإِدراكنا هذه المدن، إِلاَّ أَن النتيجة أَتَتْ مقاربَةً توجيهيَّة غير موفقة لتاريخها. ففي حين تعطي مقاربةُ حوراني الأفضليَّة لطبقة الوجهاء، فإِنّها في المقابل تُبْقي الكثير من الطبقات الشعبيَّة وما اشتملت علي من نساءٍ وفلاحين وحرفيين وتجّار ومن كان من غير المسلمين، في المجهول تماماً ولقد ذهب مختصون آخرون قدماً في انتقاداتهم، ومنهم جاين هاثاواي Jane Hathaway التي تتوقف، مشكِّكة، عند تضمين حوراني للقاهرة في النموذج الذي وضعه لسياسات وجهائها[13]، إِذْ أنها تجزم قاطعةً أَن السياسات المتَّبعة في العاصمة العثمانيَّة إِسطنبول تتقاسم الكثير من أَوْجُهِ الشبه مع سياسات التدبير المنزلي التي كانت سائدة في أُسَرِ بكاوات المماليك في القاهرة أَكثر من تشابهها وتلك السائدة في المدن العربية الأُخرى. وعلىٰ ضوء ما خَلُصَت هاثاواي إِليه، فإِنَّه يمكن للسياسات المتَّبعة في بغداد أَن تظهر، مقارنة مع القاهرة، اختلافاً بسيطاً، لأن سياسات المماليك هي التي طغت علىٰ بغداد أَكثر من النُّخَب المدنِيَّة التي أَبْرَزَها كل من لاپيدوس

(12) انظر:
«The Urban Notables Paradigm Revisited», in Villes au Levant: homage à André Raymond, vols. 55-56 of La revue du monde mussulman et de la Méditerranie (Aix-en-Provence, 1990), pp. 214-227.

(13) انظر: The Politics of Households in Ottoman Egypt (Cambridge, 1997).

obeikandl.com

وحوراني[14]. وبالرغم من أَن الدراسات الحديثة العهد التي أتى بها كل من خوري، هاثاواي وغيرهم لا تعترض في جوهرها علىٰ النموذج الذي وضعه ڤيبر للمدينة الإِسلامية، فإِنَّها تشكِّل في فَرَضِيَّة ثانية اعْتَمَدَتْها دراسات لاپيدوس وحوراني والقائلة بأن المدينة العربية إِنما تشكِّل في جوهرها معياراً يمكن الارتكاز عليه في تصنيف المدينة الإِسلامية، أَكثر من مثيلاتها الفارسية، أَو حتى ـ وإِذا ما كان للأمر من أهمية ـ الإِندونيسية أَو تلك المتواجدة في أفريقيا السَّوداء.

لقد ساهمت هذه الدراسات المُدُنية أَو الحضرية في إِدراكنا الجماعي لحياة المدينة في بعض من أَكثر المدن العربية العثمانيَّة أهمية، إِذ أغنى بعضها معرفتنا بالسياسات المحليَّة ونحى بعضها الآخر المنحى التصحيحي لمسار الدِّراسات التوجيهيَّة حول مدرسة الأعيان (ayan). ومع ذلك بدأ بعض الباحثين بالتساؤل حول ما إِذا كان للمدينة العربية العثمانيَّة من وجود حقيقي، غير أننا لا نجد في أي من هذه الدراسات محاولة جديّة لتركيب بناء نموذجي. وبكلام آخر، قليلة هي الأَعمال التي تسعى إِمّا للتساؤل وإِما لدعم النموذج القديم العهد للمدينة الإِسلاميَّة

(14) حول هذا الموضوع، عُدْ بشكل خاص إِلىٰ طوم نيووانهيوس Tom Nieuwenhius, Politics and Society in Early Modern Iraq: Mamluk Pashas, Tribal Shayks and Local Rule between 1802 and 1831 (The Hagir, 1982).

obeikandi.com

حيث الإصرار على كل من القياديَّة غير المحليَّة، البيروقراطية، والهويات القبلية الأوليَّة.

حاول اثنان من الباحثين إدخال بعضاً من هذه المعلومات الجديدة إلى البنية الهيكلية المقارنَة[15]. وبالرغم من أن أنطوان عبد النور Antoine Abdel-Nour جعل من سجلات دور القضاء والعدل ركيزة لدراسته، فإن رؤياه تتخطَّى حدود مدينة واحدة مستقلَّة. فهو على العكس من ذلك يَجْهَدُ لِرَبْط المدن السورية بالمناطق الداخلية المحاذية لها، وهو بذلك يعترض خصوصاً على نموذج لاپيدوس الثنائي والقائل بوجود مجتمعين إسلاميين، أحدهما حَضَري وثانيهما قروي، ويحتفظ كل منهما بوجود مستقل عن الآخر على الأصعدة الثقافيَّة والسياسيَّة وحتى الاقتصاديَّة.

إذن، فإن عبد النور قد تصوَّر أنّه لا اختلاف للمدينة الإسلامية عن معاصرتها الأوروبيَّة، ذلك أنّها شَكَّلت حاضرة ثقافية خدمت واعتمدت على الثروات أو الموارد الإنسانيَّة المحيطة بها. وبالرغم من أن المدن السورية قد شكَّلت

(15) انظر أنطوان عبد النور Antoine Abdel-Nour، Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane (XVI^e-XVIII^e siècle) (Beirut, 1982); and André Raymond, Grandes villes arabes à l'époque Ottomane (Paris, 1985) and The Great Arab Cities in the 16th - 18th Centuries (New York, NY, 1984).

الموضوع الذي اعتمده في دراساته إلاَّ أَن المؤلّف لا يَدَّعي اختلافها عن المدن العثمانيَّة الأُخرى، وذلك خلافاً لـ ريمون Raymond، الذي يتخذ من الفرنسية لغة يكتب بها، والذي كان قد ادَّعى أَن الاستثناء العربي أَوجَدَ ليس فقط الاتحاد الأَساسي للمدينة العربية بالحاضرة الإسلامية التي سبقت بكثير وصول العثمانيين، وإنما أيضاً ارتبطت بالوثائق اللغوية، وهما عاملان عملا علىٰ تأمين اتحاد المدن العربية وعلىٰ إطالة انفصالها المستمر عن المدن العثمانيَّة الغير ناطقة باللغة العربية.

أَضف إلىٰ ذلك أَن ريمون يرى نمطاً وِحْدَوِياً في التجربة المهمّة التي يتشارك بها سكَّان المدن العربية، إذْ كان كل منها خاضع لحكم شعب امتاز باختلافه العرقي عن السكان المدنيين المحليين. وبالرغم من أنّ ريمون يساند لاپيدوس في تأكيده علىٰ المعنى الذي تكتسبه النخبة المدنية المحليَّة في المحافظة علىٰ الثقافة والهوية الحضرية، إلاَّ أنّه يسعى أيضاً إلىٰ استكشاف التطوّرات الاقتصاديَّة والسياسيَّة في المدينة العربية العثمانيَّة. أمّا في مؤلّفاته النَّاطقة باللغة الإنجليزيَّة، فإن ريمون ينتقل إلىٰ الهندسة مُبَيِّناً كيفيَّة استخدام الحيّز الشعبي، ومولياً الاهتمام للتجارب العثمانيَّة المشتركة وذلك علىٰ حساب التقاليد المختلفة التي سبقت في وجودها العهد العثماني. وبالرغم من أَنَّه لا يتخلَّى عن العالم العربي، فإن ريمون يطوف في مؤَلَّفَيْه الفرنسي والإنجليزي من مدينة إلىٰ أُخرى في هذا العالم ناهلاً أمثلة ليس

فقط من حلب ودمشق والقاهرة وإنَّما أيضاً من الموصل، فبغداد، فصنعاء، فتونس فالجزائر.

لقد أَكَّدت هذه المقدّمة حتى الآن علىٰ دور العالم العربي في مناقشاتها لتأريخ الأشكال الحضرية التي اتخذها الإسلام وهو تأكيد يعكس وضع الحقل أَو المِضمار الذي تدور في فلكه الدِّراسات. ولأَسباب عدّة تصوّر معظم الباحثين أَن الشاهد العربي هو الذي يشكِّل النموذج المعياري للمدينة الإسلاميَّة، وهي رؤيا تعود في جزء منها إلىٰ ڤيبر الذي جعل من الإسلام مبدأً منظماً لنوع من التجمعات الحضرية. وبما أَن الإسلام نشأ في شبه الجزيرة العربية، وبما أَن العرب كانوا أول من وضع أُسس المدينة الإسلامية الأولى، فإن في ذلك تأكيد ضمني ربما علىٰ وجوب أَن نلتفت إلىٰ هذا العالم فنعتمده المصدر والمرجع لإثبات أَو دَحْضِ نظرية ڤيبر.

إن المواقف الحديثة من العهد العثماني إنما تحدِّد السَّبب الثاني لهذا التأكيد القائل بوجود عالم عربي منفصل عن العالم العثماني. ذلك أَن كل دولة عربية حديثة تسعى لتَخَيّل نفسها في نوع من التوتر الجدلي مع الإمبراطورية العثمانيَّة التي سبقتها وأَوْجَدَتْها. بكلام آخر، فإن النُّخب السياسيَّة في كل من العراق وسوريا ومصر ما أرادت يوماً أَن تكون علىٰ ما كانت عليه الإمبراطورية العثمانيَّة؛ وبناء عليه، فإنَّه من المهم أَن تكون كل من بغداد ودمشق والقاهرة مدناً لا جدل ولا ريب في انتمائها

العربي، وذلك تماشياً مع اعتزاز هذه المدن بقوميتها واعْتِدادِها بتاريخها المتَخَيَّل. ومن هنا، كان الباحثون الوطنيّون، في تقليدهم واعتناقهم لهذه الأيديولوجيّات، ميَّالين إلىٰ الاعتقاد الراسخ بأن ما من عامل عثماني واحد إلاَّ وكان عامِلاً غريباً دخيلاً غُرِس عمداً في الهيكليَّة العربية الإسلامية فَحَجَبَ النظر عنها. واختصار القول أَن الأنا المركزية الأوروبيَّة ومفهوم الوطنية الحديثة قد تواطآ فولَّدا مثالاً عربياً معزولاً للمدينة الإسلاميَّة.

ولعل هذه الميول، أَو قل النَّزَعات، هي التي دفعت بالباحثين العرب، إلىٰ إبداء رفضهم الدائم في اعتماد الوثائق والمواد الإدارية الوافرة التي خَلَّفها الحكم العثماني، إذْ قليلة هي أبحاثهم حول المدن العربيَّة التي استندت إليها وسَبَرَت أغوارها لتكملة السِّيَر والتآريخ المحلية وسجلات دور العدل والقضاء. وكان لاجتنابهم هذا المصدر ـ الذي من شأنه علىٰ الأرجح إظهار ما يجمع بين الحضارتين العربية والعثمانيَّة، هو الذي عَزَّز الميل إلىٰ إقصاء المدن العربية عن النموذج المعياري الإمبراطوري وإلىٰ اعتبارها مدناً إسلامية طبيعيَّة ونموذجيَّة. ومن جهة أُخرى، فإن الافتقار إلىٰ مصدر أساسي يعتمده أولئك الذين يهتمون بدراسة المدن العثمانيَّة من خارج الأراضي العربية إنّما قد فاقم هذه النزعات نحو التمييز العربي، إذْ إن قِلَّة من هذه التآريخ والسِّيَر المُدُنية، التي أثبتت جدواها في إثبات وجود نخبة محلية في الأراضي العربية، قد صمدت علىٰ مرّ الزمن

لأن من كتبها كان من سكان مدن الأناضول والبلقان التابعة للإمبراطورية[16]. ولكن وبالرغم من صعوبة تَفَهُّم هذه الندرة في المؤلَّفات، فإن الافتقار إلىٰ طبقة من الوجهاء اختلفت عن أسيادها العثمانيين عِرقياً ولغوياً ولكن ليس دينياً، ـ علىٰ الأقل في الأناضول ـ هو العامل الذي أعاق علىٰ الأرجح نشأة الحِسّ بالمسؤوليَّة المُدُنية الذي كان بإمكانه إنتاج هوية مُدُنية واضحة وأدب ناطق بها ومعبِّر عنها.

إن التآريخ، بشكل خاص، تكتب في مُجْمَلِها لإقامة نوع من المطالبة السياسيَّة مثل تلك التي ظهرت كَرَدِّ فعل عربي علىٰ الغزو الإسلامي. ومن الممكن أن يكون الوجهاء العرب قد عبَّروا عن مقاومة فكرية تتعلَّق بالهوية المُدُنية التي تداخلت إلىٰ حدٍّ بعيد، مع الهويات العِرقية والثقافيَّة والسياسيَّة. أما المطالب السياسيَّة للرَّعية العثمانيَّة في الأناضول، فلقد أمكن لها أن تَتَمَحْور حول مواضيعَ أخرى مُتَّخِذة لها طُرُقاً مختلفة مثل شبكات السلطة حيث لكل من صاحب العمل والزبون مكانه، وحيث تتوزّع الهويات الدينيَّة والعِرقية.

(16) كثيرة هي الدراسات التي نُشِرَت حول المدن في البلقان العثماني، ولكن معظمها مكتوب بلغات غير مفهومة منا؛ كما أنها تستخدم تقنيات ونماذج غير مألوفة لدينا. فإذن، يوجد في دراسات البلقان العثماني نموذج لعالم موازٍ، غير إنَّه لا يَخْلُصُ إلىٰ نتائج واضحة مما يجعل المناقشة في مدن البلقان مَحْض احترازية.

أيًّا كان السبب، فإن النقص الذي نشهده في أدب من هذا النوع إنما يساعد على إدراكنا لماذا تتوفر لدينا اليوم المقالات والدراسات التي تؤثِّر على جعل المدينة العربية رُكْناً لها أكثر مما تُولي الاهتمام خاصة بالأقاليم الأناضولية أو البلقانية. غير أن هذا لا يعني أن المدن الأناضولية افتقرت لتقليد تأريخي ولكن نتاج هذا الأخير لم يكن ليوازي النتاج العربي تنظيراً ووفرة.

إن الافتقار لتقليد يُعنى بالتراجم والسِّيَر ويُمكن أن يُعَوَّل عليه، أَجْبَرَ الدراسات المعنية بالمدينة الأناضولية على الاعتماد على نحو شبه حصري، على سجلات دور العدل والقضاء وعلى المواد الوثائقيَّة المتوفِّرة في الأرشيف المركزي للدولة العثمانيَّة. ولقد ساعدت هذه التَّبعية على قلب النماذج التي وُجدت في الدراسات حول المدن العربية. ففي حين كانت هذه الأخيرة تؤكّد على استثنائيَّة ومحليَّة التطورات، كانت الأبحاث حول الأناضول تَتَّبع الوثائق المتوفرة مؤكدةً على الدَّمج الحضاري العثماني، وعلى التبعية السياسيَّة والاقتصاديَّة لإسطنبول والدولة العثمانيَّة. وبكلام آخر، فإن هذه المصادر ساهمت في خَلْقِ نوع من الانطباع المضلل ربما، والموحي أن المدن الأناضولية العثمانيَّة إنما افتقرت إلى هاتين الخاصتين بالتحديد، أي الاستقلالية والعِزَّة الوطنية اللتين حَسَبَ ڤيبر مَيَّزتا المدينة الأوروبية المسيحيَّة.

من المرجَّح أن مدن الأناضول الغربية كانت أوثق ارتباطاً

بالعاصمة العثمانيَّة مما كانت عليه المدن العربية. ومع ذلك فإن النَّجْد (السهل الواسع المرتفع) الأناضولي الوعِر حيث شُيِّدَت مُدُنَ كَيْسِري (Kayseri)، قونيا (Konya) وڤان (Van)، قد عَزلها عن التأثيرات السياسيَّ والثقافيَّة النابعة من إسطنبول عَزلاً تاماً أكثر مما عَزلت المسافة والحضارة المدن العربية عن التأثيرات عينها. ولعل الحاجة إلىٰ تآريخ وتراجم غير رسمية لهذه المدن هو الذي حجب الهويات والاستقلاليات المحلية الناشطة، وهذه وقائع لا يسعنا إلاَّ أن نعتقد بوجودها، فلا نُسَلِّم جازمين به. وإسوة بالمدن العربية العثمانيَّة التي لم تَحْظَ بفترة طويلة إلاَّ باهتمام ضئيل بسبب إرثها العربي الإسلامي، فلقد عانى سبر تاريخ مدن الأناضول العثمانيَّة الغربية، مثل مانيسا (Manisa) وإزمير (Izmir) من تَركات الإغريق؛ وما عمد الباحثون، في الغرب علىٰ وجه الخصوص، إلىٰ تأكيده عبر إظهارهم لوجود الحضارات الإيونية (Ionian) والبيزنطية (Byzantine) في غربي الأناضول، في حين اعتبروا أن المرحلة العثمانيَّة اتصفَت بقحلها علىٰ الصعيدين الثقافي والهندسي. إن الطابع الهندسي الذي دَمَغ الأبحاث حول المدن العربية في بداية القرن التاسع عشر كان هو عينه الذي اعتُمِدَ في الأبحاث حول المدن الواقعة إلىٰ غربي وجنوبي الأناضول[17]. ومع ذلك، وبالرغم من نُدْرة المصادر

(17) انظر علىٰ سبيل المثال، م. منير أكتيپيه M. Monir Aktepe's في سلسلة من المقالات التي تمحورت حول المنشآت الشعبية والبُنى التحتية في إزمير

المحلية، فلقد برز مؤرخون هواة، انْتَمَوا إلىٰ الأقاليم وطبعوا بداية القرن العشرين بدراساتهم حول المدن الأناضولية العثمانيَّة، إذ نشر باحثون أمثال شاغاتاي أولاشاي M. Çağatay Ulaçay، مجموعات ضخمة أعتَمَدَت السجلات القضائية لمدن مانيسا Manisa، بُرْصا Bursa، وغيرها[18] حين أبرز آخرون كإبراهيم حقّي كونيالي Ibrahim Hakki Konyali التاريخ المادي لمدن أناضولية مثل عثمانيَّة قونيا إيريغليزي Konya Ereğlisi، نيجد أكسراي Niğde Aksaray، شيريفليكوشيزار Sereflikoçhisar، قونيا Konya وإيرزوروم Erzurum من خلال مواد ثابتة مثل النصب التذكارية والنقوش[19]. ومع بعض الاستثناءات، فإن هذه الدّراسات عينها تُشَكِّل أكثر بقليل من مواد الخام غير المصَنَّفَة؛ وأية مجازفات أُخرى بالإثباتات تبقى قليلة وعارية عن الصحَّة.

وما لبثت الاحترافية في الدراسات حول المُدُنية في الأناضول العثماني أن تقدَّمت علىٰ نحو ملحوظ ولكن متقطِّع،

---

كما ظهرت في Tarih Dergisi وذلك بين عامي 1955 و1976.

(18) XVII inci yüzyilda Manisa' da ziraat, ticaret ve esnaf tekilâti (Istanbul, 1942).

(19) Konyal, Abideleri ve Kitabeleri ile Erzurum Tarihi (Istanbul, 1960); Abideleri ve Kitabeleri ile Konya Tarihi (Konya, 1964); Abideleri ve Kitabeleri ile Konya Ereğlisi Tarihi (n.p., 1970); Abideleri ve Kitabeleri ile Sereflikoçhisar Tarihi (Istanbul, 1971); Abideleri ve Kitabeleri ile Niğde Tarihi (Istanbul, 1974).

obeikandl.com

فشكّلت آخر دُفْعَةٍ منها دَعْماً لمجموعة من السِّجلات عُرِفت بسم تاپو ـ تحرير (The Tapu-Tahrir registers) وعُنِيَت بمسح تفصيلي للأملاك والعقارات في بداية العهد العثماني. ولقد بدت هذه الدراسات في بداية الأمر قادرة، وكأنّها تمتلك قدرة عجائبيَّة، أَن تحقِّق أحلام المؤرخين الاجتماعيين في إعادة بناء أَو تكوين التنظيم الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للمدن الأناضوليَّة[20]، حَيّاً بحي. غير أَن هذا الطموح ما لبث أَن أثبت إلىٰ حد بعيد وهميته. إذْ أَن معظم الباحثين يعتبرون اليوم هذه المساحات التفصيليَّة للأملاك والعقارات، دون إغفال تلك التي تَلَتْها في القرن التاسع عشر عُرِفَت باسم سلنام (Salnames)، ناقصة للغاية، تافهة المضمون وغير متصلة إطلاقاً بالمصادر الأُخرى بما يضمن لها تأمين أَكثر من دلالات تقريبيَّة عن الكثافة السكَّانيَّة. وبالرغم من هذا النقص الذي يشوبها، فهي ليست عديمة الفائدة

(20) Two examples of urban studies based on this source in Heath Lowry, «The Ottoman Tahrir Defters as a Source for Urban Demographic History: The Case Study of Trabzon (ca. 1486-1583)» (Ph. D. diss.: University of California at Los Angeles, 1977) and chapter two of Daniel Goffman, «Izmir as a Commercial Center: The Impact of Western Trade on an Ottoman Port, 1570-1650» (Ph. D. diss.: University of Chicago, 1985). On this series itself, see Heath Lowry, «The Ottoman Tahrir-Defterleri as a Source for Social and Economic History: Pitfalls and Limitations,» Sonderdruck aus Türkische Wirtschafts- und Sozial-geschichte von 1071 bis 1920 (Wiesbaden, 1995), pp. 183-96.

openkandil.com

كلياً، إذ أنّها تقدّم معلومات عن الإنتاج القروي، عن رسوم الأسواق وغيرها من الإحصائيّات التي مَكّنَتْنا من قياس العلاقة بين المدن الأناضولية والمناطق الداخلية التابعة لها، وذلك على نحو أتُّصِف بشمولية أكبر مما كان بإمكاننا تقديره في الأراضي العربية، حيث الافتقار إلى هذا النوع من الكشوفات[21].

وفي الخمسينات والستّينات من القرن العشرين، اعتمد الباحثون أمثال فهري دالسار Fahri Dalsar، وهليل إينالسيك Halil Inalcik، ورونالد جيننز Ronald Jennings، السّجلات القضائيّة وتلك المتعلّقة بالحكومة المركزيّة لإنتاج مجموعات من الدراسات الموضعية المحلية المكتنفة على توازن أكبر، حول مجتمعات واقتصاديات كل من برصا (Bursa)، كيسيري (Kayseri) وغيرهما من المدن الأناضوليّة[22]. ومن ناحية أُخرى، عَرضت

---

(21) See especially Suraiya Faroqhi, Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia: Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650 (Cambridge, 1984).

(22) On Bursa, see Halil Inalck, «Bursa: XV. asir sanayi ve ticaret tarihine dair vesikalar,» Belleten 24 (1960): 45-102; and Fahri Dalsar, Türk sanayi ve ticaret tarihinde Bursa'da ipekçilik (Istanbul, 1960). On Kayseri, see Ronald C. Jennings, «Leoans and Credit in Early 17th Century Ottoman Judicial Records: The Sharia Court of Anatolian Kayseri,» Journal of the Economic and Social History of the Orient 16 (1973): 168-216; «Urban Population in Anatolia in the Sixteenth Century: A Study of Kayseri, Karaman, Amasya, Trabzon, and Erzerum,» International Journal of Middle East Studies 7 (1976): 21-57;

هذه الأعمال للإمكانيات الواسعة التي تزخَرُ بها هذه المصادر التي يمكن للدراسات المعنية بالمُدُنية في الأناضول العودة إليها، بالرغم من أنّها تتكشَّف عن عِلل فاضحة تكمن، علىٰ وجه الخصوص، في النقص بالأصوات الإقليمية والمُدُنية. إن المحاولات التي قام بها في الثمانينات من القرن العشرين، كل من حاييم جيربر Haim Gerber، ودانيال غوفمان Daniel Goffman وغيرهم، دون إغفال ما أتت به ثريًّا فاروخي Suraiya Faroqhi، لاستعمال وتوحيد هذه المصادر عينها بغية إنتاج دراسات أكثر شمولية حول المدن الأناضولية والحياة المُدُنية، قد لقيت بعضاً من النَّجاح. وبفضل ذلك يَتَّضح لنا اليوم أنّه كان يوجد نوع من الحوار الدائم والمتنامي بين أشخاص محليين وآخرين غرباء من عثمانيين وأجانب، وهو ما يشير إلىٰ بروز صوت استثنائي متميّز. ولكن وعلىٰ الرغم من ذلك، فإن هذه الدراسات والأعمال أخْفَقَت في تسمية وتعريف هذه الهويات المناطقية[23]. ويكمن سبب هذا الفشل علىٰ الأرجح في الإغراء

---

and «Kadi, Court and Legal Procedure in Seventeenth-Century Kayseri,» Studia Islamica 48 (1978): 133-72.

(23) انظر فاروقي Faroqhi، Towns and Townsmen; وانظر كذلك حاييم جيربير Haim Gerber، Economy and Society in an Ottoman City: Bursa, 1600-1700 (Jerusalem, 1988).
وأخيراً دانيال غوفمان Daniel Goffman، Izmir and the Levantine World 1550-1650 (Seattle, WA, 1990).

المذهل التي توحي به المواد التي يبدو أنّ الأرشيف العثماني زاخر بها. ولكن الأهم في الأمر ما سبقنا إلىٰ الإشارة إليه ونعني به النقص في السِّيَر والتراجم والتآريخ الأناضوليَّة.

وبما أننا بِتْنَا أكثر وعياً لهذه الثغرة، فإنَّه أصبح من الممكن الآن أن يكتشف الباحثون المحتملون السُّبل التي يتم بموجبها تحديد مكان الهويات المحلية فينكبّون علىٰ دراستها وتوصيفها. ولقد بدأ البعض من هذه الاستكشافات يأخذ طريقه إلىٰ النور فعلياً؛ فعلىٰ سبيل المثال، بدأ الاستعمال المثمر لسجلات دور العدل والقضاء يعطي وصفاً للمعتقدات والأشغال والأدوار الاجتماعية للرجال والنساء والأولاد، ونقابات التجّار والحرفيين الممتَهنين سواء أكانون يدينون بالمسيحية، أو باليهودية أو بالإسلام، في المدن الأناضولية العثمانيَّة[24]. إن هذا النوع من التوصيف التمثيلي يمكن أن يشكِّل إثباتاً علىٰ وجود حِسٍّ بالهويات الأفقية أكثر تعقيداً ومناطقية من الهويات المبعثرة الفرديَّة، كالتركية واليونانية، كالإسلامية والمسيحية، كالعربية والتركية، كما يمكن له أن يحدِّد علىٰ نحو أفضل من كان في الواقع أولئك الوجهاء وكيف كانوا يعرّفون أنفسهم داخل مدنهم ومناطقهم الخاصَّة.

ومما لا شك فيه أن إسطنبول تلوح وكأنَّها تهدِّد بوشك

(24) بناء علىٰ اتصال شخصيّ مع ليسلي بيرس Leslie Pierce، التي تعمل علىٰ دراسة حول عينتاب 'Aintab'.

الوقوع كما الجبّار الأسطوري، خلف تآريخ كل من الأناضول والمدن العربية العثمانيَّة. إن ظِلَّها مبرَّر إلىٰ حدٍّ ما، ذلك أنّها كانت عاصمة الإمبراطورية وبالتالي نقطة ارتكاز كينونتها السياسيَّة والاقتصاديَّة والحضارية. ومع ذلك فإن هيمنة إسطنبول علىٰ البحث الأدبي إنما هو نتاج الأسطورة أكثر منه نسيج من الوقائع التاريخيَّة. وسواء أكان الأمر من باب الإعجاب أو من باب الإدانة، فإن فلاسفة السياسة من ماكيافللي Machiavelli إلىٰ ڤيبر Weber، مروراً بكل من مونتسكيو Montesquieu وماركس Marx قد استعملوا نظام الحكم العثماني لإعطاء مَثل عن الدولة الإستبدادية بحكّامها ومجتمعها الخاضع لسيطرتهم المحْكَمَة. فافترضوا أن نظاماً كهذا امتلك السلطة والتصميم علىٰ رفض إعطاء المدن الأُخرى داخل إمبراطوريته، أي نوع من الاستقلاليَّة، والطابع أو الهوية الفردية الخاصَّة.

غير أن هذا الوصف الثابت علىٰ مرَّ الزمن ليس بالطبع سوى ضرب من ضروب الخيال، ذلك أنَّه لم يكن لهذا الحكم النموذجي في استبداده سوى القليل من القدرة التحكميّة المباشرة حتى علىٰ عاصمته الكثيرة الألغاز، فكيف به علىٰ ما تبقى من الإمبراطورية. وواقع الأمر أن ما أنجزه العثمانيون لم يكن سلطة مركزية صارمة وإنّما هم رَصَفوا جنباً إلىٰ جنب ألواناً من الموظفين الإقليميين والمسلمين، وأعدّوا مزيجاً من القانون الإمبراطوري والمحلي، وسكبوا الخليط في نظام سياسي اتُّسِمَ

بالتعقيد والمرونة (بما اتّصَفِ به من قدرَة على التكيّف) وعلى نحو مفاجىء، باللامركزية. ففي مدن تواجدت في كل من البلقان، والأناضول والأراضي العربية، لم تكن إسطنبول سوى الأكثر بروزاً ونتوءاً في خِضَمٍّ جدلية القوة والسلطة.

إن تراث إسطنبول التأريخي هو متنوّع بتنوُّع المدينة نفسها التي ألهمت الكمَّ الوفير من الدراسات التي تَمَحْوَرَت حول حكومتها وتجارتها وأحيائها، وهندستها وفنّها وشعرها وديبلوماسياتها ومجتمعاتها الأرمنية، والأورثوذكسية الشرقية، واليهودية والإسلاميَّة والأجنبيَّة[25]. غير أن جهوداً قليلة بُذلت لدمج هذه الأجزاء المتنوعة، ولتفحص إسطنبول كوحدة متراصّة متكاملة. والجدير ذكره أن هذه المقاربة التجزيئية ليست على الأرجح انعكاساً لجلبة المدينة المتأصّلة فيها وإنما هي ناتجة عن التعقيد المهَوِّل الذي تتصف به المدينة، والوفرة المربكة والطبيعة الجدلية التي غالباً ما تتحكّم بوثائقها. أمَّا التاريخ الشعري، الذي يدور الكثير منه في فلك العاصمة، إنَّما هو في حدّ ذاته حالة مثيرة للاهتمام. ذلك أنّه يصعب على الباحث اعتبار هذه النصوص نصوصاً تاريخيَّة في وقت تتعامل فيه مع المدينة كما لو أنّها مجرد ستارة لمسرح خلفي، كما لو أنها إطاراً فنّيّاً جمالياً يُسْبَك الشعر فيه. وبكلام آخر، ليست هذه

(25) معظم هذه المؤلّفات نأتي على ذكرها في القسم الثالث من هذا الكتاب.

الأَعمال الثابتة كثبات أُفق إسطنبول العظيمة الجليلة المهيبة بفخامتها سوى انعكاس للمناظر والنُّصب والمباني التذكارية أكثر مما هي انعكاس لحياة المدينة وأهليها ومجتمعها.

إن معظم الدراسات التي تدور حول العاصمة العثمانيَّة والتي تتعلَّق بأي من معالمها يُنبىء بِتَفَرُّدها، إذْ أنها كانت العاصمة السياسيَّة والتجارية للإمبراطورية، كما أنّها كانت ـ وعلىٰ الأقل مقارنة مع المدن العثمانيَّة الأُخرى ـ أكبرها حجماً، باستثناء القاهرة التي كانت تضاهيها في هذا المجال. وعندما يقارن هذا العملاق الذي اسمه إسطنبول بغيره من المدن قاطبة، فهو يقارن بعواصم دول أوروبية أُخرى، وعواصم العالم والإمبراطوريات مثال روما والبندقية، وڤيينا، وباريس، ولندن ودلهي وبكين (بايجين). ومعظم ما سَلَّطه الأَدب من ضوء علىٰ كل من هذه المواقع إنما أبرزها كمدن طُفَيْلِيَّة برزت بفعل ما أَغْتَنَت به ثقافياً واقتصادياً، وكمدن جمعت بين الوظائف السياسيَّة والتجارية، كمدن لا يُعْتمد في تصنيفها معيار الدِّين ولا تُقَيَّم أَو تقاس بمقياس الموقع.

ومع أَن الأَراضي الأناضولية والعربية بقيت جزءاً من الإمبراطورية ذاتها من العام ألف وخمسمائة وسبعة عشر (1517) وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، فإن دراسة المدن داخل المنطقتين المذكورتين، إنما قد اتّبع مسارات ملحوظة مختلفة. ويعود هذا التَّشَعب والتفرُّعُ في جزء منه إلىٰ نُدرة المصادر،

وفي جزئه الآخر إلىٰ اتباع الأُطُر النظرية والسلطويَّة، والأيديولوجيَّات العدوانية، وجداول الأعمال السياسيَّة.

غير أَن هذا الكتاب لا يدَّعي تأمين جواب علىٰ المأزق الناشىء عن المصادر المتفاوتة وغير المستوية، كما أنَّه لا يستخلص نموذجاً نظرياً يرمي من خلاله منافسة فكرة إيجاد مدينة إسلامية أَو تشكيل تحدٍّ للنظرية القائلة بوجود مدينة عربية إسلامية معياريَّة. وإنما جُلُّ مبتغاه يكمن في محاولته تقديم مَسْحٍ مفصَّل عن مدينة عربية عثمانيَّة واحدة، وعن مدينة أناضولية واحدة وعن عاصمة عثمانيَّة، ومراده من ذلك ليس فقط الإيحاء بالشخصيَّة المتميّزة لكل منها وإنما أيضاً التأكيد علىٰ وجود عدّة طُرُق أَمْكَنَ تخيّلها كلها وكأن كلاً منها تفرَّد بمواقعه وأنواعه.

إن نموذج البناء قد مَيَّز طويلاً الدراسات المُدُنية في كل مكان. مثل هذه المقاربات هي مثمرة لأنّها تؤمن نماذج تفصيلية وجداول عمل ملموسة يمكن اعتمادها في الأبحاث. غير أنّها تسعى كذلك إلىٰ إقصاء الخصوصي وتصفية كل ما يمكن أَن يجعل من مدينة ما، مدينة فريدة آسِرَة بما لديها من فِتْنَة. إن مؤرخي المدن، الذين غالباً ما يكرِّسُون حياتهم المهنية لمدينة واحدة، يدفعهم إلىٰ ذلك يَقِينُهم الذي لا يشوبه الشك، بتميّزها، أخذوا بالبحث عن إجراءات بديلة. فعلىٰ سبيل المثال، عَمَد بعض مؤرخي المدن الأميركيين في الثلاثينات من

القرن المنصرم (1930)، إلىٰ رفض ما كان يُسَمَّى بالتقليد الأَنَسي («Humanistic» tradition)، الذي يشبه علىٰ نحو مُلفت للنظر مقاربات لاپيدوس (Lapidus) وحوراني (Hourani)، والذي حاز علىٰ تأييد لويس مومفورد (Lewis Mumford) الخاص إذ وضعه في خدمة مقاربة تعتمد السِّيَر المُدُنية «فتروي بسلاسة وانسيابية «حكاية» مدينة واحدة»، جاهدة لتجعل منها مدينة شبه فانية[26]. وفي الستينات (1960)، نشأت تقنية ارتبطت في تصنيفها بـ «التاريخ المُدُني الحديث»، فتفحصت المدن باعتبارها أنواعاً محدَّدة من الظواهر. إن هذا النوع من المقاربات إنما ينظر إلىٰ المدينة، أيّاً كان التعقيدُ الذي تبدو فيه، وكأنَّها وجود اجتماعي متكامل وشبه حي حيث يعيش الشعب متعاوناً علىٰ الازدهار والبناء. وفي الحقيقة، هذا هو المنظار الذي اخترنا النظر من خَلَلِه إلىٰ كل من حلب، إزمير وإسطنبول.

وبفعل الميول التي تَنْزَع بنا إلىٰ اعتبار إسطنبول، والمدينة العربية، والمدينة الأناضولية أنواعاً مختلفة من البلديات

(26) Lewis Mumford, The Culture of Cities (New York, NY, 1938). A provocative study of the historiography of American urban history in Eric H. Monkkonen, America Becomes Urban: The Development of US Cities and Towns, 1780-1980 (Berkeley, CA, 1988), especially p. 9-30. A persuasive interdisciplinary approach toward study of the Middle Eastern city is in Dale F. Eickelman, The Middle East and Central Asia: An Anthropological Approach, 3rd edn. (Upper Saddle River, NJ, 1998), pp. 92-122.

obeikandl.com

الإسلامية، فإن اختيار حلب العربية، وإزمير الأناضولية وإسطنبول، التي لا نستوي في تصنيف معيَّن، كحالات تُدْرَسُ من خلالها المدن العثمانيَّة يمكن أن يبدو خِياراً مضلّلاً واعتباطياً. غير أننا مؤمنون بوجود أسباب وجيهة تبرر وضع هذه المدن موضع المقارنة فيما بينها. فأول الأسباب الجوهرية الذي يكمن خلف اختيارنا هذه المدن كَحَيِّزٍ تَتَمَوْضع فيه أَبحاثنا هو ما نَشْهَدُه من ندرة عامة في المعلومات المتوفّرة عن المدن العثمانيَّة والتي تخلو خصوصاً من كل ما يتعلّق بالبلدة العثمانيَّة والحياة القَروية فيها. وبالرغم من أَن جُعْبَتَنا تَزخَر بالرسائل المختصّة التي تسلِّط الضوء علىٰ بعض المراحل، والجماعات والبُنى في كل بلدية عثمانيَّة، إلاَّ أَن الثغرات تبقى فيها كبيرة. فعلىٰ سبيل المثال، حتى ولو توافرت لدينا معلومات كثيرة عن بيروت في القرن التاسع عشر، وهي مدينة تتقاسم والمدن الثلاثة التي وقع اختيارنا عليها، خصائص تجارية متعدِّدة إلاَّ أَن الظلام لا يزال يَكْتَنِفُ معظمَ تاريخها القديم[27]. زِدْ علىٰ ذلك أنَّه حتى ولو كثرت معلومتنا حول الجماعات اليهوديَّة التي كانت تقطن مدن سالونيكا (Salonika)، وصفد وأورْشَليم القدس، فإن إدراكنا للحَيِّز المدني أَو الحَضَري الذي كانت تشغله هذه الجماعات لا

(27) Leila Fawaz, Merchants and Migrants in Ninettenth Century Beirut (Cambridge, 1983) and An Occasion for War: Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860 (Berkeley, CA, 1994).

يزال غير أكيد[28]. واختصار القول إن ما يتوفَّر لدينا من معلومات حول مدن إسطنبول، إزمير وحلب يشكِّل ما نحتاجه لكتابة مَسْحٍ عن كل منها. ومن المرجَّح أن تكون هذه الوفرة النسبيَّة في المصادر التي عنيت بدراسة هذه المدن هي الحافز الذي شَجَّع الباحثين على الإقبال عليها، وليس من انحرف وشذَّ من وجهائها فذاع صيته. والجدير ذكره أن وفرة الوثائق المثمرة ناتجة في جزء منها ليس فقط عن بروز هذه المدن داخل الإمبراطورية العثمانيَّة، وإنَّما أيضاً عن كونها تشاركت أماكن ازدادت أهميةً مع تطوّر العهد العثماني، إذْ اعْتُبِرت مساحات وَسَطِيَّة بين الغرب والشرق، بين العالم العثماني والعالم الأوروبي المسيحي. وبكلام آخر، فإن كلاً من حلب، إزمير وإسطنبول قد شكَّل معتمداً طريقته الخاصَّة، منطقة حدوديَّة، سواء أكان ذلك:

- بين الأعراق، ذلك أن حلب، على سبيل المثال، لم تكن فقط مِحْوَر التجارة الدولية ولكنّها كانت أيضاً منطقة وسطية واقعة على التخوم الفاصلة بين العالمين العربي والتركي؛
- بين الحضارات، ذلك أن إزمير عزَّزَت التداخل بين أوروبا

(28) Although thanks to Cohen's Economic Life in Ottoman Jerusalem, Singer's Palestinian Peasants and Ottoman Officials, Zéevi's Ottoman Century, and others our understanding of early modern Jerusalem is rapidly being fleshed out.

obeikandl.com

الغربية والمجتمع العثماني؛

- أَو بين المراحل، ذلك أَن إِسطنبول احْتَوَت الدّفع الآتي من بيزنطيا إِلىٰ داخل الحضارة العثمانيَّة.

امتازت كل واحدة من مدننا الثلاث بتجدّدها وفرادتها، كما أنها اتحدت، علىٰ نحو أَكثر تعبير ربما، من خلال وجود كل منها علىٰ مقربة من أراضٍ أجنبية بَرَزَت في بعض الأوقات بفعل ما كان لديها من تأثير. ولقد شكّلت هذه المقاطعات بشكل أساسي مناطق تجارية، إِذْ اشتغل معظم أبنائها بالتجارة مع تجّار أَتَوْا من جنوه، والبندقية، وفرنسا، وهولندا أَو إِنكلترا، وطاب لهم المقام فيها، فاتخذوها موطناً؛ زِدْ علىٰ ذلك أَن كلاً من هذه المدن استضافت وجوداً ديبلوماسياً وَحَوَت آخر دينياً، ما ساعد علىٰ بناء الروابط الثقافية والسياسيَّة. وبكلام آخر، كانت كل واحدة من هذه المدن معبراً ثقافياً ما سمح لكل منها بلعب دور نقطة التقاطع المكثَّف بين الشعوب وأدَّى إِلىٰ ذلك الانصهار الثقافي الذي طبع كلاً منها.

ولقد أدَّى هذا التواجد الدائم للمسيحيين الأوروبيين في كلٍ من إِسطنبول، إِزمير وحلب العثمانيَّة إِلىٰ بروز نتائج عميقة الأَثر وعملية في مجال تزويد الباحث بمجموعة من المصادر الأحادية الشكل. ذلك أَن المقابلة أَو المغايرة بين إِسطنبول والمدن العثمانيَّة من عربية وأناضولية هما أَمران تطغى عليهما الجدلية إِذا ما اعتمدنا فقط الوثائق العثمانيَّة، والتي ولا شك

تشكِّل مصدراً يُعْلِمنا الشيء الكثير عن الوجهاء العرب، وعن العلاقة التي نشأَت بين سكان الأناضول والبلدة والبلاد، وعن الحاضرة عينها، في حين لا يفيدنا إلاَّ بالقليل عن وجهاء الأناضول، وعن العلاقة التي أقامها العرب بين البلدة والبلاد، وعن الاتحاد الذي برز بين السكَّان العرب في العاصمة والحكم الرابض فيها. غير أَنه بإمكاننا تطويق هذه الصعوبات في حالة مدننا الثلاث، وذلك عن طريق تكملة المصادر العثمانيَّة بتلك البندقية، أَو الفرنسية أَو الهولندية أَو الإنجليزيَّة، وهي مصادر تُنْبِؤنا عن العلاقات بين الجماعات، وعن تلك القائمة بين الدول وعن التجارة في هذه المدن الثلاث مجتمعة.

إن أحد أهدافنا الرئيسة هو وضع ومناقشة السُّبل المتنوّعة التي يمكن اعتبار المدن العربية والأناضولية علىٰ ضوئها مدناً عثمانيَّة أيضاً، والتي تسمح لنا بوضع حلب، إزمير وإسطنبول في خانة المدن المتوسطية، حيث يمكن لمدن أُخرى من خارج أَو داخل الإمبراطورية مثل سالونيكا، والقاهرة والبندقية ودوبروفنيك (Dubrovnik) أَن تجد لها مكاناً، ولكن ذلك من شأنه أَن يبعدنا عن حَيِّز اختصاصنا، فتأتي النتيجة مجلداً ضخماً، صعب المأخَذْ، وأن يحبط بالتالي غرضنا الرَّامي إلىٰ تأمين تاريخ سَرْدي عن هذه المدن الثلاث الفريدة والاستثنائية.

ومع ذلك، فإنَّنا نؤمن بضرورة إقصاء النموذج الذي أتى به فيبر، وذلك العربي للمدن الإسلامية، إلاَّ أَن مرادنا من هذا

الكتاب ليس وضع نموذج للإحاطة بها. وبصريح العبارة، لا نسعى إلىٰ القول إن المدينة الإسلامية هي مشابهة أكثر للمدينة الأوروبية، أو إن المدينة الأناضولية هي أكثر مشابهة للمدينة العربية كما كان يُعْتَقَد سابقاً. عوض ذلك، نحن نرفض التعريف المعتمد للمدن الأوروبية أو العربية كمدن معيارية، أو كمثال ينبغي قياس حضارات مَدَنية أو حضرية أُخرى عليه. يوجد بالتأكيد نماذج كثيرة من المدن، يؤكّد بعضها علىٰ الدِّيني أكثر مما يؤكّد علىٰ الدنيوي، ويمتاز بعضها عن بعضها الآخر بما لديه من استقلالية، ويفاخر بعضها بما لديه من حسٍّ مدني لا يمتاز به بعضها الآخر، ويؤكّد بعضها علىٰ التجارة فيما يؤكّد بعضها الآخر علىٰ الإدارة، وينظّم بعضها المجتمعات حول المباني الدينيَّة فيما ينظم بعضها الآخر مجتمعاته حول الأسواق وساحات المدن، ويظهر بعضها التنوّع والاختلاف الديني والعرقي أكثر من بعضها الآخر.

ومع ذلك فإنه لا يوجد للمدينة نموذج عثماني أو عربي أو إسلامي يمكن أن يفرض نفسه كنموذج مُتَفَرِّد في الأساس، فيستأثر بالخصائص ويلزم بها المراكز المَدَنية وساكنيها. إن البحث عن نماذج معيارية مختلفة للمدن قد أدّى كذلك إلىٰ التركيز علىٰ العهود الأخيرة التي تكوَّن فيها التاريخ العثماني: فمن جهة وجد الباحثون في بعض المؤسَّسات كالجامع والـ betestaine والسوق والحصن أو القلعة ما مَيَّزَ إقامة أو إنشاء

المواقع العثمانيَّة، واكتشفوا من جهة ثانية رموزاً ـ كالسِّكَك الحديديَّة، والتوترات العِرقية والدينيَّة، والهويات الوطنية المتزايدة ـ تَميز المدن العثمانيَّة في العقود الإمبراطورية الآخذة بالاضمحلال. أما نحن فاخترنا، في هذا المجلد، سلوك مسارات مختلفة أُخرى نُسَلِّط من خَلَلِها الضوء على إسطنبول، وإزمير وحلب في مراحلها الوسطى، وغرضنا من ذلك تَفَحّص المدن العثمانيَّة التي لم تكن في بداية نشأتها ولا حتى في طور الفناء. فإذا شَكَّل القرنان الخامس والسادس عشر، مرحلة تكوّن الحكم والمجتمع العثمانيين، وإذا كان القرن التاسع عشر عصراً للانحطاط، فإن القرن السابع والثامن عشر استقراراً ناجزاً. ومن هنا، يجدر بنا الالتفات ناحية هذه المرحلة الوسطى بغية استكشاف طبيعة وخصائص المدينة العثمانيَّة.

إن مثل هذه التحقيقات تطرح عدة أمور، ليس أقلّها وجود ثقافات شعبية خاصَّة قد لا تكون بالضرورة مَدَنية، انتمت إلى النوع عينه الذي تَعَمَّد نموذج ڤيبر (Weber) الموروث إبقاءه طيّ الكتمان. مثال واحد يكفي لتبيان هذا الأمر وهو يكمن في كل واحد من نصوصنا (فصولنا) الثلاثة، حيث نصف اتحاداً معيناً قام بين الأجانب والجماعات المدَنية. إن كلاً من إزمير (طريق الإفرنج المعرَّضة للمخاطر)، وحلب (تلك المدينة حيث الخانات شبه محصَّنة) وإسطنبول (التي ضَمَّت، في بداية نشأتها العصرية، مستعمرات للأوروبيين كَمَتَاهَة غالاتا وپيرا (Galata &

(Pera، قد اتخذ شكلاً مختلفاً واتّبع أُطُراً ثقافية تماشت مع البيئة الخاصة لكل منها. ونتيجة لهذه الخصائص التي اكتنف عليها كل من هذه المدن، أقام الأجانب الروابط مع الجماعات المدَنية فيها بطُرق مختلفة دراماتيكيَّة، مُتَوزعين بين إسطنبول، التي امتازت خصوصاً بتعايش عناصر أَتَتْها من مختلف أرجاء العالم، وحلب التي أُكرهوا فيها على عزلة تامّة. إن مثل هذه الجماعات الأجنبية لم تكن فقط مصدر غِنىً لكل من هذه المدن العثمانيَّة، وإنما ساهمت أيضاً في تكوين ثقافة شعبية خاصة.

أخيراً، لا بد من كلمة حول الأساليب المتَّبعَة والمقاربات المعتمدة في هذا العمل. لقد تَعَمَّدنا عدم إخضاع دراساتنا الثلاث لمعيار محدَّد مُتَعَارَفٌ عليه، إيماناً منَّا بأن الأشكال الفرديَّة تُدَعِّمُ غرضنا الأساسي الكامن في تبيان الاختلاف المَدَني، والتنوُّع في الشخصيَّة وطريقة المعالجة. ومن هنا، فإن إبراز حلب بصورة المدينة التي امتازت بحيويتها وخضوعها الدائم للمتغيّرات التي تأثَّرت بها فسلكت مَسْلَك التجدّد والعصريَّة إنما يتنافى كلياً مع ما أعطي عنها من وصف أَبرزها كمدينة تعيش في جمود نسبي. ثم إن عرضَ القوى المناطقية والإمبراطورية والأجنبية في تفاعلها في إزمير القرن الثامن عشر من شأنه أَن يشفي خيبة الأمل المتأتية من اعتبار المدينة نقطة حدود غربية فقط لا غير، يصول ويجول فيها الإنجليز والإفرنسيون غير مُبالين بالدولة العثمانيَّة، معتبرين إيَّاها ستارة

خلفية لمسرح تحرّكاتهم. أما استعمال السِّيَر المتخَيَّلَة فهو يقدم في إِطار من الخصوصيَّة، الروابط المتميزة واللافتة التي نشأت وتوطدت بين أحياء وجماعات إِسطنبول المتعدِّدة.

obeikandl.com